A/C.4/48/L.20*
6 December 1993
ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
لجنة المسائل السياسية الخاصة
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

البند ٨٥ من جدول الأعمال

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

ألمانيا، إسبانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، الدانمرك، فرنسا، لوكسمبورغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا واليونان: مشروع قرار

تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين

إن الجمعية العامة

إذ تشير إلى قرارها ٦٩/٤٧ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وإلى جميع قراراتها السابقة بشأن هذه المسألة، بما فيها القرار ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨،

وإذ تحيط علما بتقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الذي يشمل الفترة ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣^(١) وبصورة خاصة الأمل الذي أعرب عنه المفوض العام "بأن يغطي هذا التقرير حقبة تنقضي إلى الأبد"،

وإذ ترحب بقيام حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بالتوقيع على اعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، بما في ذلك مرفقاته ومحضره المتفق عليه بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣^(٢)،

أعيد إصدارها لأسباب فنية.

*

.Add.1 و A/48/13 (١)

A/48/486-S/26560 (٢)

١ - تلاحظ مع الأسف أنه لم تتم إعادة اللاجئين إلى ديارهم أو تعويضهم على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) ومن ثم فإن حالة اللاجئين لا تزال مداعاة للقلق:

٢ - تعرب عن شكرها للمفهوم العام، ولجميع موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، مدركة أن الوكالة تبذل كل ما في وسعها في حدود الموارد المتاحة لها، كما تعرب عن شكرها للوكالات المتخصصة والمنظمات الخاصة لما تقوم به من عمل قيم في مجال مساعدة اللاجئين:

٣ - تطلب أن يتم نقل مقر الوكالة إلى منطقة عملياتها في أقرب وقت ملائم عملياً:

٤ - تلاحظ مع الأسف أن لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين لم تتمكن من الاهتداء إلى وسيلة لتحقيق تقدم في تنفيذ الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣)^(٣) وتطلب إلى هذه اللجنة أن تبذل جهوداً متواصلة من أجل تنفيذ تلك الفقرة وأن تقدم تقريراً إلى الجمعية العامة حسب الاقتضاء، على ألا يتعدى ذلك ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤:

٥ - تلاحظ أن السياق الجديد الذي خلقه الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ سوف تترتب عليه نتائج كبرى بالنسبة لأنشطة الوكالة التي يطلب إليها من ثم أن تقوم، ضمن إطار التعاون المعزز مع الوكالات المتخصصة الأخرى والبنك الدولي، بمساهمة جوهرية لإمداد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بالأراضي المحتلة بقوة دفع جديدة، وتلاحظ أيضاً أن أداء الوكالة يظل أساسياً في كل أنحاء منطقة عملياتها:

٦ - ترحب بنتائج مؤتمر المانحين الدولي لدعم السلم في الشرق الأوسط، المعقد في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، فيما يتعلق بتقديم مساعدة مالية واقتصادية عاجلة دعماً للاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني وتحث جميع الدول الأعضاء على تقديم المعونات والمساعدات من أجل التنمية الاقتصادية للأراضي المحتلة:

٧ - توجه الانتباه إلى استمرار خطورة الوضع المالي للوكالة، حسبما هو مبين في تقرير المفهوض العام:

^(٣) انظر A/48/474، المرفق.

٨ - تلاحظ مع بالغ القلق أنه على الرغم من الجهود المحمودة والناجحة التي يبذلها المفوض العام لجمع تبرعات إضافية، فإن هذا المستوى الأعلى من الإيرادات للوكالة ما زال قاصراً عن مواجهة المتطلبات الأساسية للميزانية في السنة الحالية، وأنه قياساً على مستويات التبرعات المتوقعة حالياً، سيتكرر العجز كل سنة:

٩ - تطلب إلى جميع الحكومات أن تبذل، على وجه السرعة، أنسخى ما يمكنها من جهود لمواجهة الاحتياجات المتوقعة للوكالة، لا سيما في ضوء عجز الميزانية الذي يتوقعه المفوض العام في تقريره، ومن ثم تحت الحكومات غير المتبرعة على أن تتبرع للوكالة بانتظام، وتحث الحكومات المتبرعة على أن تنظر في زيادة تبرعاتها المنتظمة.

— — — — —